PDF Studio - PDF Editor for Mac, Windows, Linux. For Evaluation. https://www.qoppa.com/pdfstudio

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والحد من آثار الجفاف وبخاصة في إفريقيا

(باعتبارها روح مؤتمر ريو ديجانيرو 1992)

د . محمد بلفضل –جامعة تيارت

عضو مخبر البحث في تشريعات حماية النظام البيئي

مقدمة:

يلقى موضوع حماية البيئة اهتماما متزايدا من قبل مختلف العلوم والتخصصات، كالإيكولوجيا، البحار والمحيطات، البيولوجيا النباتية والحيوانية، الاقتصاد، المحاسبة، الفلسفة، الاجتماع، النفس، الدين و القانون.

وتساهم هذه العلوم بتنوعها واختلاف مناهجها مجتمعة، في إعطاء تفسير متعدد الجوانب لمفهوم حماية البيئة وكيفية الاعتناء بها والمحافظة عليها وصيانتها. وتشغل الدراسات القانونية المتعلقة بحماية البيئة حيزا لا يستهان به ضمن مختلف هذه العلوم والتخصصات؛ ذلك لأن الدراسات القانونية المتعلقة بموضوع البيئة، تشمل عملية إنتاج القواعد المنظمة للبيئة.

ومن بين القضايا البيئية الخطيرة ظاهرة التصحر، فمن المتوقع أن يقضي التصحر على ثلثي الأراضي الزراعية في المناطق الجافة، وحسب تقرير الصندوق العالمي للطبيعة فإن الأرض فقدت حوالي 30% من مواردها الطبيعية ما بين عامي1970 و 1995.[1] وبالتالي يهدد حياة مليار نسمة بسبب تردي التربة؛ حيث تعاني آسيا وإفريقيا من أعلى نسب الجفاف فمساحة الأراضي المتصحرة في إفريقيا هي 35% و آسيا 45 %.[2] و أيا كانت المبالغة في هذه الأرقام، فالجميع متفق على ضرورة حماية البيئة الطبيعية كلما توجهت التنمية الاقتصادية نحو المناطق الجافة أو القاحلة؛ حيث تقضي سلامة منطق التنمية المستدامة بعدم تجاوز الاستثمار عتبة تجدد التربة والماء. لأن الجزء الذي يشكو ويتذمر كل يوم من هذه المعاملة السيئة من الأرض هو "التربة".[3]

وعلى الرغم من هذه البديهة فإن مناطق قليلة تلتزم بهذه القاعدة لاسيما المناطق القاحلة وشبه القاحلة حيث التقلب الإيكولوجي في أقصى حدوده، من اختلال في كمية الأمطار، إلى أخطاء في طرق

---

[1] -World Wide Fund for Nature

[2] -المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.

[3] -مجلة البيئة والتنمية: المجلد 8-العدد 62 ماي 2003-

PDF Studio - PDF Editor for Mac, Windows, Linux. For Evaluation. https://www.qoppa.com/pdfstudio

الاستصلاح، إلى زيادة سكانية لم يُحسب لها حساب. ويؤثر التصحر على إفريقيا بشكل كبير، حيث تمتد الصحاري على طول شمالها ممتدة نحو الجنوب مقتربة من خط الاستواء بمقدار 60 كلم عمَّا كانت عليه قبل 50 سنة.

وسنحاول تعريف التصحر وإلقاء الضوء على أسبابه وسبل مكافحته ودور منظمة الأمم المتحدة في ذلك مع الإشارة إلى دور الجزائر في هذا المجال باعتبارها من الدول المتضررة.

أولا: تعريف التصحر: يرد الكثير من التعاريف للتصحر في المراجع ومن قبل المؤسسات والمنظمات التي تتعامل مع الموضوع، وتعريف التصحر بقي لفترة غير قلية موضع نقاش من قبل هيئات الأمم المتحدة المعنية. لقد عرفت منظمة الثقافة والعلوم والتربية "UNESCO" التصحر بأنه:" تحطيم القدرات البيولوجية للأرض و الذي قد يؤدي في النهاية إلى ظهور ظروف قاحلة من شأنها أن تؤدي إلى الإتلاف الشامل للأنظمة البيئية من بينها فقدان الأراضي لخصوبتها و التدهور النوعي للغطاء النباتي و هجرة الحيوانات و الطيور و تقليص عددها"

وينص مفهوم منظمة الاغذية والزراعة (الفاو) الذي مازال يحظى بالتقدير على ان التصحر ينبغي ان ينظر اليه كانهيار في الميزان الهش الذي سمح لحياة النبات والإنسان والحيوان بان تنمو في المناطق الجافة وشبه الجافة وتلك الجافة شبه الرطبة" ويمثل هذا الانهيار في التوازن وفي العمليات الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية كبداية لعملية من التدمير الذاتي لجميع العناصر في نظام الحياة، ومن ثم كان ضعف التربة ازاء التآكل بسبب الرياح والماء، وانخفاض منسوب المياه، والإضرار بعملية التجدد الطبيعي للنبات، والتدهور الكيميائي للتربة، وهذه جميعها نتائج مباشرة للتصحر.

أما تعريف مؤتمر الأمم المتحدة 1977 المعتمد من قبل CNULD هو تدهور الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة وشبه الرطبة الناتجة من عوامل مختلفة منها التغيرات المناخية والنشاطات البشرية". وهو التعريف الذي أقرته في 1994 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛[1] وهذا لا يعني غلق باب النقاش لتطوير التعريف، فهو مطروح على مستوى الأمم المتحدة والجهات ذات الاختصاص. وهذا يعود لكون دراسة التصحر تعتبر حديثة نسبيا حيث ظهر أول نص علمي يحمل هذه التسمية قبل حوالي 50 سنة تقريبا. أما أول خريطة للتصحر أنجزت من قبل الهيئات الأممية كانت في 1977 حيث تزامن ذلك مع انعقاد مؤتمر التصحر التابع للأمم المتحدة في نيروبي بكينيا.[2]

[1]- شرح اتفاقية مكافحة التصحر،أمانة الاتفاقية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، 1996.

[2]- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حالة البيئة في العالم، نيروبي، 1991.

PDF Studio - PDF Editor for Mac, Windows, Linux. For Evaluation. https://www.qoppa.com/pdfstudio

فالتصحر حالة بيولوجية، وتغيير بيئي للتربة بسبب تغير الظروف المناخية والبيئية لتلك البقعة، أو هو التراجع في خصوبة التربة في المناطق القاحلة الجافة أو شبه الرطبة بسبب التغيرات المناخية واستغلال الإنسان للموارد الطبيعية بشكل غير سليم مما يؤدي الى ظهور مناخ شبيه بالمناخ الصحراوي بسبب العوامل والظروف المناخية ويرافقها النشاط البشري غير المتوازن، مما يؤدي إلى فقدان التربة خصوبتها. وحددت الأمم المتحدة أربع حالات للتصحر هي:

أولا: التصحر الشديد جدا: وهو تحول الأرض إلى حالة غير منتجة تماما لا يمكن استصلاحها إلا بتكاليف باهظة وعلى مساحات محدودة فقط وكثيرا ما تصبح عملية الإصلاح الزراعي غير منتجة بالمرة.

ثانيا التصحر الشديد: عندما تنتشر نباتات غير مرغوب فيها ويحدث انخفاض للإنتاج النباتي الجيد.

ثالثا التصحر المعتدل: حيث ينخفض الإنتاج النباتي الجيد المطلوب.

رابعا التصحر الطفيف: حين يحدث تلف أو تدمير بسيط جدا في الغطاء النباتي و التربة.[1]

إن حالات التصحر مخيفة جدا بسبب ما تُشكلهُ من آثار سلبية على البشر، حيث أن تغيير الظروف المناخية الجافة أو شبه الجافة تُسبب آثار سلبية كبيرة على نمو الدول الاقتصادي والمعيشي والمناخي والبيئي، ولقد تزايدت تلك الحالات على الكرة الأرضية مؤخرا، وخاصةً في أواخر الثمانينات من القرن المنصرم، حيث أصبحت في تفاقم وتسارع خطيرين لتهدد مساحات أكبر وبالتالي تهدد أعداد كبيرة من السكان بالهروب والتشرد بسبب الجوع.

وفي كل سنة يفقد العالم حوالي 691 كيلومتر مربع من الأراضي الزراعية نتيجة التصحر، بينما حوالي ثلث أراضي الكرة الأرضية معرضة للتصحر بصفة عامة. ففي أكثر من 100 بلد من بلاد العالم يتأثر ما يقارب 2 مليار نسمة من إجمالي سكان العالم بعملية تصحر أراضيهم؛ مما يرغمهم على ترك مزارعهم والهجرة إلى المدن من أجل كسب العيش.

كما يخلق التصحر جوا ملائما لتكثيف حرائق الغابات وإثارة الرياح، مما يزيد من الضغوط الواقعة على أكثر موارد الأرض أهمية ألا وهو الماء. وحسب تقرير الصندوق العالمي للطبيعة فقدت الأرض حوالي 30% من مواردها الطبيعية ما بين عامي 1970 و 1995 حيث تثير الرياح الأتربة في الصحاري والأراضي الجافة وتدفعها حتى تصل إلى الكثير من مدن العالم، وتصل الأتربة من صحاري

[1]- الريحاني عبد مخور نجم: ظاهرة التصحر في العراق وأثارها في استثمار الموارد الطبيعية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة بغداد 1986، ص ص 23- 26.

PDF Studio - PDF Editor for Mac, Windows, Linux. For Evaluation. https://www.qoppa.com/pdfstudio

إفريقيا إلى أوروبا من خلال الرياح التجارية (الباسات) حتى أنها تصل إلى أراضي الولايات المتحدة الأمريكية، ويتم استنشاق تلك الأتربة التي قد ثبت أنها تزيد من معدلات المرض والوفاة.

ويحتفل العالم يوم 17 جوان من كل عام باليوم العالمي لمواجهة التصحر والجفاف. من هنا يتبين أن التصحر أحد المشاكل البيئية الخطيرة، التي تواجه العالم حاليا وهو يتطور في أغلب أرجاء المعمورة وبمعدلات متسارعة؛ وأصبحنا نسمع بمصطلح "لاجئ بيئي"، حيث تم إحصاء 10 ملايين لاجئ بيئي في سنة 1988فقط،[1] ليصل العدد إلى أكثر من 50 مليون في السنوات الأخيرة، كما يكلف التصحر العالم 42 مليار دولار سنويا، في حين تقدر الأمم المتحدة أن التكاليف العالمية من أجل الأنشطة المضادة للتصحر من وقاية وإصلاح وإعادة تأهيل للأراضي لن تكلف سوى نصف هذا المبلغ.

ثانيا: أسباب التصحر: يزحف التصحر علي كل قارات العالم باستثناء القارة القطبية الجنوبية، وإن كانت المناطق القاحلة وموجة الجفاف في المناطق شبه الرطبة قد أصبحت مصدر القلق الرئيسي الآن. أما عن العوامل الرئيسية المسببة للتصحر جراء الأنشطة البشرية، فهي تتلخص أساسا في الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية نتيجة للضغط السكاني، والسياسات الاجتماعية والاقتصادية، وأنماط استخدام الأراضي، ويعتبر سكان الأراضي الجافة من بين الأكثر فقرا في العالم، حيث يتدنى متوسط دخل الفرد فيها إلي نحو 10 مرات أقل من دول منظمة التعاون والتنمية. كما تبلغ معدلات وفيات الأطفال إلى 54 حالة وفاة من كل 1000 ولادة. بالإضافة إلى تأثير عوامل الطقس والمناخ على عملية التصحر فإن الكثير من العوامل البشرية والضغط السكاني أيضا تؤدي إليها مثل:

- الاستغلال المفرط والزائد أو غير المناسب للأراضي مما يؤدي إلى استنزاف التربة.
- إزالة الغابات التي تعمل على تماسك تربة الأرض.
- الرعي الجائر؛ أي الضغط الرعوي. وفي الجزائر يتجاوز معدل الرعي من ثلاث إلى خمس مرات طاقة المراعي الحقيقية.
- أساليب الري الرديئة بالإضافة إلى الفقر وعدم الاستقرار السياسي أيضا كل هذا يؤثر سلبا على الأراضي الزراعية .

[1]- هاشم نعمة: إفريقيا، دراسة في حركات الهجرة السكانية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، سبها، ليبيا، 1992.

PDF Studio - PDF Editor for Mac, Windows, Linux. For Evaluation. https://www.qoppa.com/pdfstudio

- الضغط الزراعي الذي يقصد به تكثيف استخدام الأرض بالزراعة أو تحميل التربة أكثر من طاقتها الحيوية مما يؤدي إلى حدوث تدهور في التوازن البيئي و إشاعة التصحر.

ثالثا: الظروف المحيطة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر: كانت هناك توترات بين الشمال والجنوب خلال مداولات الاتفاقية، وكان من التحديات الكبرى التوفيق بين الآراء ووجهات النظر المتعارضة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. والاختلافات في الرأي بين الشمال والجنوب على هذه الاتفاقية، بل هي أكثر أهمية مما كانت عليه في المعاهدات الدولية الأخرى المتعلقة بالبيئة.

في البداية، قاومت البلدان الشمالية بقوة طلب البلدان الأفريقية لاتفاقية مكافحة التصحر. على وجه الخصوص، حيث تخشى الولايات المتحدة من أن مثل هذه الاتفاقية ليست إلا من مشغلات طلبات للحصول على تمويل إضافي من صندوق البيئة العالمية.

كما أن مختلف الدراسات التي نشرت منذ 1980 تشكك في الجوانب المختلفة لمفهوم التصحر، والذي ترتبت عليه قرارات دائرة النفوذ السياسي، ولاسيما في البلدان الصناعية. ومع ذلك، فإن مجموعة 77. التي أنشئت في 1964 من قبل 77 من البلدان النامية وتدربت على زيادة قدرتها على المساومة في منظومة الأمم المتحدة، قد نجحت في اعتماد اتفاقية مكافحة التصحر.

إن البلدان الأفريقية الممثلة للعالم النامي دافعت بقوة ضد التصحر بعد مقاومة من الشمال. وكانت نقطة التحول عندما وافقت الولايات المتحدة على دعم الاقتراح وأصبح الضغط قويا جدا بالنسبة إلى الجماعة الأوروبية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، أقام الرئيس السنغافوري للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية مؤتمرا حول المسؤولية الشخصية عن هذه المشكلة واستغل منصبه للعمل من أجل تشجيع التوصل إلى اتفاق بشأن التصحر. كما أوضحت البلدان الأفريقية خلال انعقاد المؤتمر أنها ستصر على اتفاقية مكافحة التصحر قبل قبول أي وثيقة أخرى ينتجها مؤتمر البيئة والتنمية.

و بإصرار الأمم النامية و في مقدمتها البلدان الإفريقية أثناء الأعمال التحضيرية لقمة الأرض لعام 1992 على وجوب إيلاء اهتمام سليم بالتصحر، و بعد عام من انعقاد القمة قام ممثلي 150 دولة بالمشاركة في تحضير اتفاقية دولية لمكافحة التصحر بدأت المفاوضات بنيروبي سنة 1993 وانتهت في 17 جوان 1994 في باريس.[1]

رابعا: دور الأمم المتحدة في مكافحة التصحر: لقد اعترف مكتب أمانة الأمم المتحدة لمراقبة تنفيذ معاهدة مكافحة التصحر في بون بأن مواجهة التصحر مسؤولية عالمية؛ وبذلك قامت الأمم المتحدة بصياغة اتفاقية

[1] - PNUE : bulletin de control de Désertification /PNUE/ N° 28- 1996 pp 06-09.

PDF Studio - PDF Editor for Mac, Windows, Linux. For Evaluation. https://www.qoppa.com/pdfstudio

دولية لمكافحة انتشار هذه الظاهرة.[1] هذه الاتفاقية[2] اعتمدت في 1994/6/17 بعد قمة الأرض التي عقدت في ريوديجانيرو 1992 أوصت الدول الصناعية بتوفير الموارد المالية اللازمة وتيسير نقل التكنولوجيا؛ حيث تعتمد معظم الحلول المقترحة على موارد يتعذر نفادها كماء البحر، أو الطاقة الشمسية، أو المنتجات الثانوية المستمدة من نفايات المدن والتوسع السكاني. وتنسجم كل هذه الحلول مع متطلبات التنمية المستدامة. وتلح الاتفاقية الدولية حول التصحر أيضا على ضرورة مشاركة السكان المحليين في برامج تحقيق مكافحة التصحر ومفاهيمه. وترجع كثير من إخفاقات الماضي إلى تجاهل هذا المطلب الذي قد يكون من أعسر الأمور تحقيقا.

كما أوصت الدول المتعرضة للتصحر والجفاف بإعداد برامج تكون أهدافها التعرف على العوامل المساهمة في عملية التصحر واتخاذ الإجراءات المناسبة لمكافحته والوقاية منه والتخفيف من حدة آثار الجفاف. وينبغي أن تحتوي هذه البرامج على:

- أساليب لتحسين مستوى قدرات البلاد من حيث علوم الأرصاد والطقس والمياه.
- برامج لتقوية استعداد البلاد لمواجهة وإدارة إصابة البلاد بالجفاف .
- تأسيس نظم لتأمين الغذاء بما في ذلك التخزين والتسويق .
- مشاريع بديلة لكسب الرزق مما قد يوفر لأصحاب الأراضي وسائل بديلة لمصادر دخولهم في حالة إصابة أراضيهم بالجفاف .
- برامج الري المستدام من أجل المحاصيل والمواشي معًا .
- برامج للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية .
- برامج لتعليم الأساليب الملائمة للزراعة .
- تطوير مصادر مختلفة للطاقة وحسن استغلالها .

---

[1]- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر اعتمدت في باريس يوم 17 جوان 1994م ودخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 1996م وتعد هذه الاتفاقية الأولى والوحيدة التي تحمل طابعا دوليا، وملزما قانونا لوضع آلية لمعالجة مشكلة التصحر. وتقوم الاتفاقية على مبادئ الشراكة والمشاركة واللامركزية والإدارة الرشيدة للموارد بما يحقق مفهوم التنمية المستدامة ولدى الاتفاقية الآن 195 بلدا عضوا.

[2]- يتضمن النص الرئيسي 40 مادة و 5 ملاحق للتنفيذ على المستوى الإقليمي لأفريقيا (الملحق 1) ، وآسيا (المرفق الثاني) ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (الملحق الثالث) وأوروبا شمال البحر الأبيض المتوسط (المرفق الرابع) والوسطى والشرقية (المرفق الخامس) (الأمم المتحدة ، 1994). وقد تميز التزامات الأطراف في نص الاتفاقية بين الالتزامات العامة على جميع الأطراف ، والالتزامات المحددة للبلدان المتضررة والتزامات البلدان المتقدمة.

PDF Studio - PDF Editor for Mac, Windows, Linux. For Evaluation. https://www.qoppa.com/pdfstudio

- تقوية إمكانات البحث العلمي والتدريب في البلاد في مجالات التصحر والجفاف .
- برامج تدريب للحفاظ على الموارد الطبيعية والاستغلال المستدام لها .
- توفير التدريب المناسب والتكنولوجيا المناسبة لاستغلال مصادر الطاقة البديلة، خاصة المصادر المتجددة منها بهدف التقليل من استخدام الخشب كمصدر للوقود .
- تنظيم حملات توعية للمجتمع العام .
- تطوير مناهج الدراسة وزيادة توعية الكبار حول الحفاظ والاستغلال الملائم وحسن إدارة الموارد الطبيعية في المناطق المصابة .

والجدير بالذكر أن اتفاقية 1994 تهدف إلى إلزام الدول المعنية بتنفيذ إجراءات على أرض الواقع لمكافحة التصحر وحماية البيئة والمصادر الطبيعية.[1]

بالإضافة إلى ذلك فقد بدأت ظاهرة التصحر تأخذ حيزا مهما في أجندة اهتمامات الأمم المتحدة التي خصصت سنة 2006 سنة عالمية لمكافحتها. وتسهيل الحصول على التكنولوجيا والمعرفة والدراية المناسبة.[2]

1: الإطار المؤسسي الدولي لمكافحة التصحر: بعد عدة سنوات من المفاوضات، تم إنشاء الإطار المؤسسي الدولي، والذي يشمل مؤتمر الأطراف بوصفه هيئة صنع القرار، وأمانة دائمة الإدارة وعدد من اللجان التي تنفذ أنشطة الرصد وإعداد مؤتمر الأطراف في المستقبل.

ولأول مرة يتم تحديد أهداف اتفاقية مكافحة التصحر في مؤتمرات الأطراف، ثم ترجمت إلى سياسات وطنية من خلال برامج العمل الوطنية، وتنفيذها.[3] وقد اعتمدت الاتفاقية الدولية الجديدة المبتكرة أيضا الخطاب السياسي وبالتالي فهي تختلف عن سياسات الماضي.

وكانت الجزائر من بين الدول التي شاركت في اتفاقية مكافحة التصحر، التي جرى التفاوض حولها خلال الفترة 1992-1994 وأصبحت سارية المفعول في 26 /12/ 1996. هذه المشاركة

---

[1]- محمد الخشن:(التصحر وتأثيره على الأمن الغذائي)، نقلا عن عبد الله إبراهيم : المسألة السكانية وبنية المجال العربي، عالم الفكر 1991.

[2]- المادة 6 من اتفاقية مكافحة التصحر 1994 .

[3]- المادة 10 من اتفاقية مكافحة التصحر 1994 .

PDF Studio - PDF Editor for Mac, Windows, Linux. For Evaluation. https://www.qoppa.com/pdfstudio

تعكس مدى القلق الذي تشعر به الجزائر مثل كثير من الدول من زحف التصحر، وما ينتج عنه من آثار بيئية، اقتصادية،[1] اجتماعية وحضارية،[2] وحتى سياسية وأمنية.

قبل سنة 1990 كان هناك تباين في وجهات النظر بين الدول المانحة و الدول المتضررة بحيث كانت هذه الأخيرة تلهث فقط للحصول على المساعدات و التمويل في الوقت الذي لم يتم فيه تحقيق برامج كفيلة لبلوغ أهداف المؤتمر. أما الدول المانحة فإنها لم تكن متحمسة لتقديم المعونات إلا عن طريق القنوات الثنائية لتسيير المشاريع وانتهى الأمر إلى توقف العمل بها.

و هكذا عرفت الفترة الممتدة بين سنتي 1977 و 1992 فتورا في تطبيق برامج مكافحة التصحر. ففي 1992 خلال قمة الأرض الأولى اجتمع 150 من قادة الدول والحكومات لتحضير اتفاقية دولية خاصة بمكافحة التصحر هذا بموجب توصية الجمعية العامة رقم 188/47 المؤرخ في: 1992/12/22 حيث بدأت المفاوضات بنيروبي سنة 1993 وانتهت في 17/ 1994/6 بباريس بإبرام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

إن من أهم أهداف اتفاقية مكافحة التصحر هو العمل على استدامة إنتاجية الأراضي خاصة الزراعية بالتنسيق والشراكة في إطار الاتفاقيات البيئية، كما تعمل هذه الاتفاقية على تنسيق تسيير الموارد المالية وخطط العمل وإشراك المجتمعات المحلية في التنمية، و يعتبر مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الطبيعية مبدأ أساسي في صلب نص المادة الثالثة من الاتفاقية و هو مكرس أيضا في القانون الدولي للبيئة على غرار الاتفاقيات البيئية الأخرى، كما كرست أيضا مبادئ أخرى منها تحمل الدولة

---

[1]- النتائج الاقتصادية المباشرة تتمثل فيما حددته الأمم المتحدة في مسحها لحالة البيئة في العالم للفترة 1972-1992 حيث يؤثر تدهور الأرض وتصحرها في قدرة البلدان على انتاج الاغذية، وينطوي بالتالي على تخفيض الإمكانيات الإقليمية والعالمية لإنتاج الأغذية، كما أنهما يسببان أيضا إحداث العجز الغذائي في المناطق المهددة، مع ما لذلك من أثار على الاحتياط الغذائي وتجارة الأغذية في العالم. ونظرا لان التصحر ينطوي على تدمير للحياة النباتية ونقصان مجموعات نباتية وحيوانية كثيرة، فهو أحد الأسباب الرئيسية لخسارة التنوع البيولوجي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة مما يقلل من فرص إنتاج الأغذية.

[2]- النتائج الاجتماعية للتصحر: تتمثل في تزايد هجرة سكان الريف والرعاة نحو المدن طلبا للعمل ولحياة أفضل. وينتج عن هذه الهجرة ضغوط متزايدة، على إمكانيات المدن المحدودة، وتساهم في زيادة معدل نمو سكانها أسرع من معدل نمو سكان الريف (بلغ المعدل السنوي لنمو سكان المدن 3,9% ولسكان الريف 1,3% في أقطار شمال إفريقيا للفترة 1990-1995). معدلات النمو العالية في المدن تشكل عبئا على الحكومات لتوفير الخدمات الاجتماعية المكلفة على حساب الهياكل الارتكازية المنتجة.ويولد ضغط الهجرة الريفية-الحضرية الكثير من المشاكل الاجتماعية في المدن مثل: انخفاض المستوى المعيشي، البطالة، قلة الخدمات الصحية والتعليمية، قلة السكن، التوترات والنزاعات الاجتماعية،الإخلال بالأمن...الخ.ثم إن إفراغ الريف من سكانه وترك الأرض يساهم هو الآخر في استمرار التصحر.

PDF Studio - PDF Editor for Mac, Windows, Linux. For Evaluation. https://www.qoppa.com/pdfstudio

المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن نشاطات جارية داخل إقليمها بشرط عدم الإضرار بالمناطق المتواجدة خارج حدود ولايتها الوطنية.

ومن بين أهم المبادئ الخاصة بالاتفاقية هي مشاركة المواطنين والجماعات المحلية في تعريف وتطبيق برامج مكافحة التصحر ومبدأ التعاون الدولي و التنسيق الإقليمي و الجهوي والدولي في جميع مجالات تطبيق الاتفاقية، كما كرس مبدأ ثالث هام جدا هو مبدأ التعاون بين مختلف مستويات السلطات العمومية في الدولة والتنسيق مع المنظمات الحكومية و غير الحكومية الوطنية و الدولية لتحقيق أهداف الاتفاقية، أما المبدأ الأخير هو مبدأ الأخذ بعين الاعتبار متطلبات الدول النامية وهذا تطبيقا لمبدأ المسؤولية المشتركة و التي هي متفاوتة في قدرتها على تحمل هذه المسؤولية.

2: مؤسسات التنفيذ: لكل اتفاقية مؤسسات تسهر على تنفيذها وتحقيق أهدافها، فلهذه الاتفاقية هيكل خاص بها متمثل في مؤتمر الأطراف الذي سبق الإشارة إليه والذي يعتبر أعلى هيئة ويسهر على تنفيذ الاتفاقية، كما يسهل و يشجع على تبادل المعلومات، يستعرض التقارير الفرعية و يوجهها، كما له الحق في إنشاء هيئات فرعية يراها ضرورية و مناسبة لسير عمله كما أن له سلطة تعديل الاتفاقية.

إضافة إلى الأمانة ودورها تدعيم عمل المؤتمر وخدمته، فهي تعد الوثائق الضرورية لاجتماعاته وتنقل المعلومات بين الأعضاء، كما توجد أيضا لجنة العلم والتكنولوجيا التي تقدم مشورتها لمؤتمر الأطراف عن المسائل العلمية و للجنة دور في تحديد أولويات البحث و سبل التعاون بين الباحثين.

وقد أنشأ مؤتمر الأطراف الآلية العالمية التي تقوم بتمويل البرامج و الأنشطة المتصلة بالاتفاقية ويوجه الأموال إلى أماكن الحاجة، و هذه الآلية تخضع لمؤتمر الأطراف و هذا الأخير يحدد منظمة أخرى لتكون مقرا لها و لتقوم بتشغيلها.

وهناك الشبكة العالمية التي تعتبر من المستجدات في الاتفاقيات البيئية و ذلك من أجل إشراك جميع المؤسسات و المنظمات و الهيئات لتنفيذ و تحقيق أهداف الاتفاقية.

3: تمويل اتفاقية التصحر: إن التمويل يعتبر أهم عامل يؤدي إلى نجاح الاتفاقية والوصول إلى النتائج المرجوة منها، ففي هذه الاتفاقية يعتبر أهم مصدر تمويل هي البلدان المتضررة نفسها، وللتمويل الخارجي كالمنح والقروض في إطار برامج العمل الوطنية و البنوك الإقليمية والدولية دور هام في تمويل هذه البرامج منها البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، الصندوق الدولي للتنمية الريفية، و هذه الاتفاقية لا تنشئ آليات مالية و إنما تعبئ الموارد المالية إلى أماكن الحاجة وترشدها كما تلتزم الدول المتطورة بتمويل هذه المشاريع كما تشجع الاتفاقية القطاع الخاص ومقايضة الديون و غيرها من الوسائل الخاصة بتخفيف

PDF Studio - PDF Editor for Mac, Windows, Linux. For Evaluation. https://www.qoppa.com/pdfstudio

العبء الخارجي لتمويل مشاريع مكافحة التصحر. ويعتبر برنامج الأمم المتحدة للتنمية أحد أهم الدعائم مع الآلية العالمية في تنفيذ برامج الاتفاقية.[1]

شير ها أنّ الاتفا قية تحوي على اربعة ملاحق جهوية الأول خاص بإفريقيا والتي على أساسها جاءت الاتفاقية؛ بحيث استفادت إفريقيا من برنامج استعجالي خاص. وهذا الملحق عبارة عن التزامات و تعهدات الأطراف وفقا لقدرات كل منها؛ من أجل اعتماد مكافحة التصحر كإستراتيجية مركزية في جهودها الرامية إلى استئصال ظاهرة الفقر بالتعاون و الشراكة بين جميع المستويات مع التزامات الدول المتطورة بنقل التكنولوجيا وتمويل المشاريع والبرامج.

أما الملاحق الأخرى فالثاني خاص بآسيا والثالث ببلدان أمريكا اللاتينية و الكاريبي و الرابع خاص بدول شمال البحر المتوسط و معظم هذه الملاحق توصي بالتعاون بين جميع المستويات الوطنية و الجهوية من أجل تحقيق أهداف الاتفاقية.

و في حالة النزاع حول إجراءات حل النزاعات فقد اعتمدت الاتفاقية المبدأ السلمي عن طريق التفاوض و استعمال الوسائل السلمية لحل النزاع الوارد في نص المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة، و للأطراف حرية اختيار الطريق السلمي. كما يمكن اللجوء إلى التحكيم و ذلك بالإشارة إليه عند التصديق في صك كتابي مرفق و هذا لما يقرره مؤتمر الأطراف من إجراءات أو عرض النزاع على محكمة العدل الدولية.

كما عقد خلال الفترة بين 11 و 22 /2000/12 في بون بألمانيا المؤتمر الدولي الرابع التابع للأمم المتحدة لمكافحة التصحر بحضور مندوبين عن 172 دولة موقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وهدف المؤتمر التوصل إلى قرارات عملية في مجال مكافحة التصحر وحماية البيئة والمصادر الطبيعية.

ولقد أعلن الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر Luc-Marie Constant Gnacadja بالجزائر العاصمة[2] أنه ينبغي جعل استصلاح الأراضي بمثابة أولوية وطنية بالنسبة للبلدان الإفريقية من أجل مكافحة التصحر. كما أشار إلى أن استصلاح الأراضي "مسألة ضرورية بالنسبة لإفريقيا" من أجل مكافحة التصحر الذي يمس 41 % منها، داعيا إلى إدماج استصلاح الأراضي ضمن

[1]- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إنقاذ كوكبنا التحديات والآمال وحالة البيئة في العالم، 1972-1992

[2]- ترأست الجزائر مجموعة إفريقيا خلال الفترة 2009-2011. و تجتمع لجنة متابعة تطبيق الاتفاقية بجنيف لاستعراض تقارير الدول الأطراف التي يتم إعدادها على أساس مؤشرات نجاعة في مكافحة التصحر والبالغ عددها 11 والتي تسمح بقياس الأثر الإيجابي للسياسة المنتهجة من قبل كل بلد.

PDF Studio - PDF Editor for Mac, Windows, Linux. For Evaluation. https://www.qoppa.com/pdfstudio

السياسات العمومية لكل البلدان الإفريقية التي تعاني من الظاهرة. واستنادا إلى دراسات دولية أكد Gnacadja أن الجفاف سيؤدي إلى تقليص إنتاجية الأراضي من 15 إلى 50 % في أفق 2050 فيما ستنخفض دورة إنتاش البذور ب 20 %. فالصحارى في العالم ممددة اليوم أكثر من أي وقت مضى. وقال المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة Shafqat Kakakhel أن الصحارى التي تبدو أراضي قاحلة تتسم بالديناميكية على الصعيد البيولوجي والاقتصادي والثقافي وتتعرض في الوقت نفسه لضغوط العالم الحديث.[1]

4: مشاكل تمويل اتفاقية مكافحة التصحر: واختتمت مفاوضات اتفاقية مكافحة التصحر دون التزامات قوية من البلدان المتقدمة النمو في مساهمة الموارد المالية الجديدة وعدم وجود توافق في الآراء حول طبيعة الآلية المالية لاعتمادها. هذه النتائج تختلف عن تلك التي لاتفاقيات ريو الأخرى مثل اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، كمشاكل واضحة المعالم حكمت المجتمعات العلمية والسياسية الدولية على الحاجة الملحة إلى تطبيقها وتهيئة القيادة اللازمة لتشجيع تمويلها.

وقد تم تجهيز اتفاقية مكافحة التصحر بالآلية العالمية، التي اعتمدت في 1997، وهي مسؤولة عن تعزيز الآليات المالية القائمة وتوفير الأموال و تعزيز الإجراءات المؤدية إلى تعبئة وتوجيه البلدان النامية المتأثرة الموارد المالية. وتجدر الإشارة أن تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر فيما بين البلدان النامية لم تتغير بشكل ملحوظ بالمقارنة مع اتفاقيات ريو الأخرى.[2]

ومن الواضح أن اتفاقية مكافحة التصحر تأتي في المرتبة الثانية من حيث المساعدة الإنمائية الرسمية، والمحاسبة للحصول على أموال أقل من نصف المخصصة لاتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية تغير المناخ. منذ 1998؛ فالأموال العامة المخصصة لمكافحة التصحر لا تزال منخفضة وهذا الاتجاه لا يزال قائما.

ومنذ إنشائه في 1991، قدم مرفق البيئة العالمي منح إضافية لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية في التصدي للقضايا البيئية ذات الأهمية العالمية. وقد ثبت أن مرفق البيئة العالمية مفيد لمعالجة هذه القضايا، ولكن مساهمتها المالية الإجمالية صغيرة نسبيا؛ حوالي 2 % من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية.[3] وعلاوة على ذلك، لم يكن حتى عام 2002 قامت الجمعية بتوسيع ولاية مرفق البيئة العالمي. ثم في 2003، تم تعيين المرفق كآلية مالية لاتفاقية مكافحة التصحر، وتوفير فرصة جديدة لتمويل الاتفاقية.

1- جريدة المساء 2010/10/8.

2- تقرير منظمة التعاون والتنمية، لجنة المساعدة الإنمائية، 2009. ص 2.

3- تقرير مرفق البيئة العالمية، 2007.

PDF Studio - PDF Editor for Mac, Windows, Linux. For Evaluation. https://www.qoppa.com/pdfstudio

ونجد من قيود التمويل الأخرى ما ينبع من التصميم الأصلي نفسه لاتفاقية مكافحة التصحر. وينظر إلى الاتفاقية باعتبارها اتفاقية بيئية حتى لو يتم التركيز على مكافحة تدهور الأراضي من خلال التنمية المستدامة للمناطق الريفية في حين أن الحد من الفقر. كان يعتقد في البداية أن التسمية البيئية من الاتفاقية من شأنه أن يوفر المزيد من الاهتمام والدعم لاتفاقية مكافحة التصحر.

ومع ذلك، لم تتحقق هذه التوقعات. وبناء عليه، يتم عادة تشغيل الالتزامات الوطنية لاتفاقية مكافحة التصحر من وزارة البيئة دون الارتباط الفعال مع وزارات المالية والزراعة وغيرها من الإدارات في وضع يمكنها من التأثير في السياسات والميزانيات ذات الصلة بتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

وعلاوة على ذلك، تم تصميم التزام للتنمية القومية لتكون بمثابة الإطار المفاهيمي وأداة لتعبئة الموارد المالية، بالنسبة لبعض البلدان. وقد وضع برنامج العمل الوطني في الدور القيادي، ولكن لم يتم استخدامه كذلك كأداة تمويل. وفي الواقع، غالبا ما تكون برامج العمل الوطنية المقدمة كمجرد قائمة أحكام التي يوليها المانحون القليل من الاهتمام. كما لم تكن الدول الموقعة على الاتفاقية التي هي أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتصدت لها بما فيه الكفاية في عدم الوفاء بالتزاماتها بتمويل كامل، مثل ما نصت عليه المادة 20 من اتفاقية التصحر.

5: الأمم المتحدة تعلن عقدا لمحاربة التصحر:[1] باعتبار أن التصحر خطر يهدد الأمن الغذائي العالمي أطلقت الأمم المتحدة في فورتاليزا البرازيلية عقد مكافحة التصحر يمتد على مدار 10 سنوات بين عامي 2010 و2020، سعيا للحد من الظاهرة. وقال السكرتير التنفيذي لاتفاقية الامم المتحدة ضد التصحر Gnacadja أن "هدف هذا العقد هو الحد من التصحر من أجل تخفيف الفقر والتأثير على والبيئة على المدى البعيد". حيث يعيش على الأراضي الجافة 2،1 مليار نسمة، 90% منهم في الدول النامية. والغالبية الكبرى من المليارى شخص هؤلاء يعيشون بأقل من دولار في اليوم ولا يمكنهم الوصول بالشكل المناسب إلى المياه."

وحذرت اتفاقية الامم المتحدة ضد التصحر من أنه "مع التغيير المناخي، فإن حوالى نصف سكان العالم سيعيشون عام 2030 في المناطق الأشد حاجة إلى المياه ".كما يهدد التصحر الأمن الغذائي، في وقت تشير التقديرات الى إن سكان العالم سيزيدون بمقدار ثلاثة مليارات قرابة العام 2050، ما سيحتم توفير الغذاء لثلاثة مليارات إضافيين. وفي المستقبل يمكن ان يقع ضحيةً للتصحر حوالى ثلثي سكان المعمورة.

[1]- الوثائق الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة 62 الملحق 25(A/62/25) المرفق الاول المقرر 14/21 .

PDF Studio - PDF Editor for Mac, Windows, Linux. For Evaluation. https://www.qoppa.com/pdfstudio

ويهدف عقد الصحارى ومكافحة التصحر، الذي تشارك فيه بضعة وكالات أممية كالصندوق الدولي للتنمية الزراعية، إلي توعية الأهالي في المناطق الجافة والأرضي الجافة أو غير الجافة في الدول المتقدمة والبلدان النامية علي حد السواء، بأهمية الأرضي الجافة لمستقبل العالم. يأتي كل ذلك في وقت أفاد فيه الخبراء أن أهالي غرب أفريقيا يعانون من نقص حاد في الغذاء نتيجة الجفاف الذي طال أمده، ما يبرر حتمية تركيز الاهتمام علي ظاهرة زحف التصحر وعدم التقليل من تداعياته. وفي الوقت نفسه، جاءت بيانات برنامج الأغذية العالمي لتفيد بأن شرق منطقة الساحل أصبح الآن الأكثر تضررا في أفريقيا، ما حمل هذا البرنامج الأممي علي إطلاق عملية طوارئ لمساعدة ما يصل الى ثمانية ملايين شخصا يعانون من آثار الجفاف .

وعن الجهود المبذولة حتى الآن، يأتي مثال برنامج "مبادرات إعادة تخضير أفريقيا" الهادف إلي تعزيز عملية التجدد الطبيعي، كوسيلة لدعم المزارعين في التكيف مع التغير المناخي وتحسين الأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويذكر أن البرنامج لا يتطلع إلي وقف التصحر فحسب، بل إدخال أنظمة أكثر تطورا وإنتاجية وتوفير التكامل بين الزراعة والثروة الحيوانية والغابات، بغية تحقيق زيادة بنسبة 10 % في الانتاج الزراعي، ما يعني تقليص معدلات الفقر بحوالي 6 إلي 9 %، إضافة إلي تحسين حماية التنوع البيولوجي. كذلك فمن المقدر أن يساهم البرنامج في النهوض بالأحوال الاجتماعية للأهالي، وتحسين أوضاع المرأة والتخفيف من وطأة الأعباء الشاقة الملقاة علي عاتقها، والتقليل من خطر اندلاع النزاعات بين المزارعين ورعاة الماشية، وذلك بفضل زيادة الموارد المتاحة للجميع.

رابعا: تواريخ مهمة عن ظاهرة التصحر:

- سبتمبر 1973: إنشاء المجلس الدائم بين الدول لمحاربة الجفاف في منطقة الساحل،[1] (CILSS) من طرف 9 بلدان للساحل.

- أوت وسبتمبر 1977: انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول التصحر[2] (UNCOD) والذي نظم بنيروبي في كينيا، بموجب اللائحة 3337 الصادرة في 1974/12/17 وتم فيه لأول مرة تعريف التصحر على أنه مشكل عالمي. وقد تم إعداد خطة عمل في هذا المؤتمر لمحاربة التصحر. والذي أسفرت أعماله عن استحداث وحدة تنفيذية ومكتب الساحل ومجلس إدارة تحت وصاية الأمم المتحدة و قد اعتبر هذا المؤتمر ظاهرة التصحر مشكلة اقتصادية و اجتماعية عالمية النطاق لابد من مواجهتها عن طريق الاستعانة

[1] - Comité permanent Inter-états de Lutte contre la Sécheresse dans le Sahel: Permanent Interstate Committee for the Fight against Drought in the Sahel

[2] - United Nations Conference On Desertification: Conférence des Nations Unies sur la désertification

PDF Studio - PDF Editor for Mac, Windows, Linux. For Evaluation. https://www.qoppa.com/pdfstudio

بهذا البرنامج الذي لم يحقق النجاح المنتظر منه لكون 20 دولة فقط صادقت على الاتفاقية ووضعت برنامج خاص لمكافحة الظاهرة، كما أنه لم يتم رصد سوى 0.06 مليار دولار بدلا من 4.5 مليار دولار المطلوبة في بداية البرنامج.[1]

- جوان 1992: انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية المستدامة أو ما يعرف بقمة الأرض بريوديجانيرو، حيث طالبت القمة من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتشكيل مجلس بين الحكومات لإعداد أدوات قانونية تكون ملزمة لحل لمشكلة التصحر.

- في يوم 17 جوان 1994: تبني اتفاقية الأمم المتحدة للمحاربة التصحر التي انعقدت بباريس بفرنسا؛ ومن تم أصبح يوم 17 يونيو اليوم العالمي لمحاربة التصحر.

- ديسمبر 1996: دخول اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة التصحر حيز التنفيذ.

- أكتوبر 1997: انعقاد المؤتمر الأول لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة التصحر بروما. حيث حددت القوانين المسيرة لـ(COP 1 (the Conference of Parties وعين الأعضاء المساعدين، وحددت المهام العامة للميكانيزمات العالمية وأنشئت الأمانة العامة.

- ديسمبر 1998: انعقاد المؤتمر الثاني للأطراف COP2 بداكار. وتم فيه القيام بالاستشارات حول استراتيجيات الأمانة العامة والإعلان عن أول مائدة مستديرة للبرلمانات حول التصحر.

- جانفي 1999: إقامة الأمانة الدائمة لمؤتمر الأمم المتحدة حول التصحر ببون في ألمانيا.

- نوفمبر 1999: انعقاد المؤتمر الثالث للأطراف COP 3 بريسيف Recife في البرازيل . والقيام بأول مراجعة للسياسات والطرق والنشاطات العملية للميكانيزمات العالمية.القيام باستشارات حول "مبادرة ريسيف" وذلك لتعزيز عملية تنفيذ التزامات اتفاقية الأمم المتحدة للمحاربة التصحر.

- ديسمبر 2000: انعقاد المؤتمر الرابع للأطراف COP 4 بمدينة بون في ألمانيا. تبني الملحق الخامس "لمبادرة ريسيف" لأوروبا الوسطى والشرقية . قيام فريق العمل الخاص الممثل لمؤتمر الأطراف بمراجعة عميقة للتقارير الخاصة بتنفيذ الاتفاقية.

- مارس-أفريل 2001: اجتماع بين الدورات لفريق العمل الخاص الممثل لمؤتمر الأطراف ببون في ألمانيا. وتم في هذا الاجتماع تقديم التقرير النهائي مع الاستنتاجات والتوصيات الفعلية حول المقاييس الجديدة التي يجب اتخاذها لتنفيذ الاتفاقية.

[1]-إعلان نيروبي ، مجلة الحقوق لجامعة الكويت السنة 9 العدد02 ، جوان 1985 ط2، 1997.

PDF Studio - PDF Editor for Mac, Windows, Linux. For Evaluation. https://www.qoppa.com/pdfstudio

- أكتوبر 2001: انعقاد المؤتمر الخامس للأطراف COP 5 بجنيف. وتم فيه تعيين اللجنة المكلفة بمراقبة عملية تنفيذ الاتفاقية، كعضو مساعد لمؤتمر الأطراف وتبني فريق من الخبراء.

- أوت-سبتمبر 2002: انعقاد القمة العالمية للتنمية المستدامة بجوهانسبورغ. وقد طلبت فيه الحكومات من الصندوق العالمي للبيئة بأن يصبح من الميكانيزمات المالية لاتفاقية الأمم المتحدة للمحاربة التصحر.

- أكتوبر 2002 : انعقاد الجمعية الثانية للصندوق العالمي للبيئة بمدينة بكين. وتبنت فيه الجمعية القرار بأن تصبح مسألة تدهور الأراضي المجال الخامس لعمل الصندوق العالمي للبيئة.

- نوفمبر 2002: أول اجتماع لفريق الخبراء بمدينة هامبورغ في ألمانيا.

- نوفمبر 2002: اجتماع اللجنة المكلفة بمراقبة عملية تنفيذ الاتفاقية بروما. تحديد ونشر العديد من الحلول الإبداعية لمحاربة التصحر . تبني تقرير في هذا المجال لعرضه على المؤتمر السادس للأطراف COP 6.

- أوت-سبتمبر 2003: انعقاد المؤتمر السادس للأطراف COP 6 بهافانا في كوبا . وتم فيه تعين الصندوق العالمي للبيئة كميكانزم مالي للاتفاقية؛ والمصادقة على توصيات اللجنة المكلفة بمراقبة عملية تنفيذ الاتفاقية والخاصة بالمقاييس الموجهة لتحسين عمل الاتفاقية.

- أكتوبر 2005: انعقاد المؤتمر السابع للأطراف COP 7 بمدينة نيروبي.

- يوم 5 جوان 2006: والذي يصادف الاحتفال باليوم العالمي للبيئة تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة، كان الموضوع الرئيسي لهذا اليوم "الصحراء والتصحر" ويتم الاحتفال تحت شعار"لا تهجروا الأراضي القاحلة" وجرت الاحتفالات الدولية الرئيسية بهذا اليوم بالجزائر العاصمة.

- وفي 21 جوان 2006 قام حوالي 400 عالم وخبير وصاحب قرار من المناطق القاحلة عبر مختلف أنحاء العالم بتبني "إعلان تونس" بشأن الأبحاث التي يجب أن تحتل مكان الصدارة لتعزيز التنمية المستدامة في المناطق القاحلة ومكافحة التصحر. ويشكل هذا المؤتمر الذي نظمته اليونسكو والمكرس لدراسة مستقبل الأراضي الجافة حدثا بارزا يطبع السنة الدولية للصحارى والتصحر للأمم المتحدة.

وتزامن هذا المؤتمر، الذي تموله اليونسكو، مع مرور 50 عاما على إطلاق الأبحاث التي تقودها الأمم المتحدة في مجال الأراضي القاحلة. كما قدمت عدة منظمات شريكة يد العون للمؤتمر وهي: منظمة حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، منظمة الأغذية والزراعة، المجلس الدولي للعلوم، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، مرصد الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل، الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث التابعة للأمم المتحدة، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، جامعة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومكتب الدراسات بشأن الأراضي القاحلة التابع لجامعة أريزونا بالولايات المتحدة الأميركية.

PDF Studio - PDF Editor for Mac, Windows, Linux. For Evaluation. https://www.qoppa.com/pdfstudio

خامسا: تدابير مكافحة التصحر: رغم إدراك خطورة التصحر، إلا أن وسائل مكافحته لم ترق بعد إلى مستوى التهديد، الذي يمثله على شتى الأصعدة البيئية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية والسياسية والأمنية. لذا بات من الضروري إعطاءها مكان الصدارة في خطط التنمية.

ويمكن أن تختلف وسائل مكافحة التصحر من بلد إلى آخر باختلاف مسببات وسرعة التصحر والرؤية لهذه المشكلة ولكن هناك أوجه شبه فيما بينها يمكن إدراجها بصورة عامة تحت النقاط الآتية:

- المسح البيئي الهادف لتقدير الطاقة الحيوية للأرض الذي يعد المقدمة الضرورية لأي خطط تستهدف مكافحة التصحر إذ أن غياب قاعدة للمعلومات البيئية يضاعف من صعوبة التنبؤ بالأوضاع البيئية. ولإنجاز هذه المهمة يتطلب اعتماد العلم والتقنية في مراقبة التصحر وتطوير محطات الأرصاد الجوية وزيادة عددها ورفع مستوى التنسيق وتبادل المعلومات فيما بينها على الصعيد الوطني والدولي لرصد التقلبات الجوية.

- حماية الغابات إذ يجب أن تبقى الغابات محافظة على توازنها الحيوي المسؤول عن خصوبة التربة وذلك بمنع قطع الأشجار بصورة عشوائية. ويبدو أن حماية الغابات وإعادة تشجيرها كأسلوب لمكافحة التصحر لا تزال في طور التجربة في الدول النامية.[1]

- ترشيد الرعي عبر تحديد طاقة المراعي لتلافي تعريضها للتلف والتدمير.

- ترشيد استخدام المياه.

- استخدم وسائل أكثر فعالية لوقف تعرية التربة ومنع العوامل التي تسرع فيها وتثبيت الرمال المتحركة للوصول إلى استزراعها لتحويلها إلى عنصر منتج.

- نشر وتعميق الوعي البيئي على مستوى الحكومات والجماهير إذ يلاحظ أن البنية المؤسساتية لازالت لا تسمح بمساءلة صانعي القرار من قبل الجماهير والمجموعات الأهلية المعنية بالحفاظ على البيئة.والتأكيد على العلاقة التكاملية بين البيئة السليمة والتنمية الدائمة.

- إنشاء مؤسسات تهتم بالمحافظة على البيئة.

سادسا: الآليات الدولية لمكافحة التصحر: إذا كنا نواجه الآن أزمة في المياه المتاحة في كثير من مناطق العالم فقد بات الماء عرضة للتلوث المتزايد بسبب المخلفات المتنوعة سواء البشرية، الحيوانية أو الصناعية،

[1]- أحمد ملحة، مكافحة التصحر، تجربة الجزائر، وزارة الفلاحة/ المديرية العامة للغابات، 2001.

PDF Studio - PDF Editor for Mac, Windows, Linux. For Evaluation. https://www.qoppa.com/pdfstudio

و لم تنج التربة من التلوث بنفس أسباب تلوث الماء، مضافا أليها زحف الصحراء و انحسار الغطاء النباتي و اقتلاع الغابات فضلا عن الزراعة المنهكة.[1]

و من كل هذا فرضت قضية البيئة نفسها على جدول الأعمال العالمي، وبالتالي أصبحت موضوعا رئيسيا جديدا للعلاقات الدولية، و هذه نتيجة حتمية ترتب عليها إدراك الكثير من دول العالم الصلة الوثيقة بين مواجهة التحدي البيئي و مستقبل الأرض، و لذا أصبح على أصحاب القرار أن يأخذوا في الاعتبار تأثير سياستهم على البيئة ليس فقط في بلدهم، و لكن أيضا في البلدان المجاورة و أحيانا في العالم أجمع.

و تعتبر المشكلات البيئية العالمية أكثر صعوبة لتسييرها من المشاكل البيئية الداخلية لأنه لا توجد سلطة عالمية واحدة تقوم بوضع السياسات العالمية المناسبة، وكذلك تقوم بتنفيذها. وأن هذه الإختلالات يجب أن تتوافق بين المنافع و التكاليف بالنسبة للبلدان المتخلفة .

ومن بين أهم المكونات غير الحية للبيئة نجد التربة التي تعتبر أهم مورد لابد من الحفاظ عليه، فعليها تقوم الزراعة و الحياة الإنسانية و الحيوانية، والتربة بمكوناتها غير الحية وما يعيش عليها تشكل وسطا طبيعيا و نظاما بيئيا متكاملا و متوازنا، ولابد من الحفظ على هذا المورد الهام لضمان استمرار الحياة البرية.[2]

وبما أن التصحر يعد واحدا من أخطر المشاكل التي تدل على تدهور البيئة واتسع نطاقه في السنوات الأخيرة، حتى أصبح أهم القضايا التي تهم العالم أجمع وبخاصة المجتمعات النامية.

وأول جهد عالمي بذل لأجل البحث في هذه الظاهرة، وبعد الكارثة التي مست الساحل الإفريقي في الفترة الممتدة بين 1968 و 1974 و التي مات خلالها ما يزيد عن 200 ألف شخص، أنشئ مكتب الساحل السوداني التابع للأمم المتحدة في عام 1973 و كان هدفه الأصلي هو مساعدة تسعة بلدان معرضة للجفاف تقع غرب إفريقيا، لكن أنشطة المكتب اتسعت فيما بعد و أنشئت آنذاك منظمات دون إقليمية في إفريقيا، واتخذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة PNUE أهدافا خاصة خلال دورته الأولى المنعقدة في الفترة من 12 إلى22 جوان1973 وأهمها هو العمل على الحفاظ على التربة المنتجة والحيلولة دون

[1]- وحيد عبد المجيد،البيئة و الإنسان في عالم جديد، مجلة السياسة الدولية العدد109، لسنة 1992، ص 70- 71

[2]- أحمد عبد الكريم سلامة: قانون حماية البيئة، دراسة تأصيلية في الأنظمة الوطنية والاتفاقية، دار النشر العلمي و المطابع، جامعة الملك سعود 1992، ص ص 338-339.

PDF Studio - PDF Editor for Mac, Windows, Linux. For Evaluation. https://www.qoppa.com/pdfstudio

تدهورها بسبب الانجراف أو التملح أو التلوث، ومنع تصحرها بزحف المناطق الرملية الصحراوية ، و إعادة الخصوبة للأراضي الجافة و تحسينها.[1]

وأنشئ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية و برنامجه الخاص للبلدان الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى المتأثرة بالجفاف و التصحر عام 1985. وقد تصدت الأمم المتحدة للمسألة على النطاق العالمي لأول مرة في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التصحر المنعقد بنيروبي عام 1977، والذي وضع القضية على جدول الأعمال الدولي كمشكلة اقتصادية و اجتماعية و بيئية عالمية النطاق، و اصدر المؤتمر خطة عمل لمكافحة التصحر، و خرجت بتوصيات لمواجهة المعضلة.

و في بداية تنفيذ هذه التوصيات لم تحظ بالأولوية الكافية، لا من جانب حكومات البلدان المتأثرة، و لا من قبل مانحي المعونة الدولية، وتشير تقديرات عام 1980 إلى انه كان يتعين إنفاق 4.5 مليار دولار كل سنة للبلدان التي اعتمدت بشدة على المعونة الخارجية، ولكن لم يقدم سوى ربع المعونة اللازمة أي 0.06 مليار دولار، و في نفس الإطار وضعت 20 حكومة فقط أي أقل من ربع عدد الحكومات التي كانت بلدانها متأثرة بالتصحر، خططا وطنية لمكافحة التصحر بحلول عام 1991 بعد مرور 14 سنة من الاتفاق عل خطة العمل.[2]

ودامت المفاوضات 13 شهر انعقدت في خمس دورات بدءا من نيروبي مرورا بجنيف ثم نيويورك وأخيرا باريس، وعلى خلاف ما توقعه مراقبون كثيرون، تم اعتماد اتفاقية مكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد أو التصحر و بخاصة في إفريقيا في 1994.[3]

إبرام هذه الاتفاقية كان من بين أهم القرارات التي وصلت إليها قمة الأرض الأولى خاصة من خلال توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 188/47 في 22 /12/1992 والتي من خلالها قامت الجمعية العامة بتنصيب لجنة ما بين الحكومات تفاوضية من أجل إبرام اتفاقية دولية لمكافحة التصحر ومحو آثار الجفاف خاصة في إفريقيا.[4]

---

[1]- أحمد عبد الكريم سلامة: مرجع سابق، ص 340.

[2]- النهج الواقعي، دليل مبسط لاتفاقية مكافحة التصحر ضرورتها، أهميتها، و الجديد بشأنها: 1996 DPCSD/CCD/GV/95/1 ص 10.

[3]- الوثيقة رقم 2 الصادرة عن الجمعية العامة في 1994/09/12 والخاصة بلجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع لمسات الاتفاقية.

[4]- Stratégies Africaines proposées pour la mise en œuvre de l'Agenda 21 adopté par la CNUED, Nations Unies, Conseil économique et social Février 1993, p 68.

PDF Studio - PDF Editor for Mac, Windows, Linux. For Evaluation. https://www.qoppa.com/pdfstudio

سابعا: واقع مكافحة التصحر في الجزائر: بالرغم من كون الجزائر أكبر بلد إفريقي ب 2.381.741 كلم^2، غير أن مواردها الطبيعية لا تناسب ما يمكن انتظاره من مثل هذه المساحة لأنها محدودة وهشة بالظروف المناخية؛ حيث تمثل الصحراء 80% منها، مما يعرض أثمن الموارد، وأخصب وأحسن الأراضي الزراعية لأخطار محققة من خلال اكتساح العمران المتميز بالتسارع وسوء التحكم فيه، بالإضافة إلى مسألة التصحر التي أصبحت قضية استعجاليه، نظرا لتهديدها لمجموع المجال السهبي الواسع، وهو المنطقة الرعوية عالية الجودة للبلاد، حيث أظهرت الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية المساحات المهددة بظاهرة التصحر.[1]

وبالتالي يمكن القول بأن الجزائر تدفع فاتورة باهظة نتيجة لظاهرة التصحر؛ اقتصاديا، اجتماعيا، ومناخيا؛ وقد وضعت الجزائر عدة قوانين خاصة بمكافحة التصحر والمحافظة على البيئة ابتداء من القانون الرعوي و الثورة الزراعية رقم 43/75 الصادر في 17 /1975/6 الذي ينصص على تنظيم الثورة الزراعية و المجموعات الفلاحية و تنظيم المراعي و تحسين ظروف المعيشة في السهوب،[2] وينصص البرنامج الخاص لتنمية السهوب بأن الثورة الزراعية في هذه المناطق تعني الاستثمار ويعني ذلك الاستثمار الأفضل للمراعي و إعادة وضع التوازن النباتي و القضاء على مسببات تدهور المراعي حاليا و بالتالي أخطار تحويل المراعي إلى صحراء. وينصص نفس الأمر في فصله الثاني المعنون مناطق التطبيق على أنها تلك المناطق السهبية التي هي موضوع أحكام هذا الأمر و هي المناطق الزراعية التابعة للسهوب المسماة المنطقة السفلى شبه القاحلة، ومنطقة السهوب الجنوبية المسماة المنطقة القاحلة السفلى ذات التأثير الصحراوي، ومنطقة البور الواقعة قرب الصحراء والمسماة منطقة الضايات القاحلة و السفلى.

وبالرجوع إلى قانون البيئة 03/83 الملغى بالقانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة كان يرمي إلى تنفيذ سياسة وطنية لحماية البيئة و الموارد الطبيعة وتفادي كل شكل من أشكال التلوث وتحسين إطار المعيشة و نوعيتها؛ حيث تنص المادة 9 منه على حماية الأراضي من التصحر والانجراف و تصاعد الأملاح في الأراضي ذات الطابع الزراعي عملا من أعمال ذات المنفعة العامة و تحدد جميع الترتيبات الخاصة في ذلك بموجب نصوص تشريعية و تنظيمية.

---

[1]- تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2000.

[2]- أمر رقم 75-43 مؤرخ في 7 جمادى الثانية عام 1395 الموافق 17 يونيو سنة 1975 يتضمن قانون الرعي.

PDF Studio - PDF Editor for Mac, Windows, Linux. For Evaluation. https://www.qoppa.com/pdfstudio

أما قانون 12/84 المتعلق بالنظام العام للغابات الصادر في 23 جوان 1984: إن أحكام هذا النظام الذي يهدف إلى حماية الغابات و الأراضي ذات الطابع الغابي، ومكافحة كل أشكال الانجراف. وفي المادة السادسة من هذا النظام تم اعتبار المصلحة الوطنية لحماية الغابات و التكوينات الغابية الأخرى و الأراضي ذات الطابع الغابي و تثمينها و استغلالها بصفة عقلانية و الوقاية من الحرائق، ومن كل ما يتسبب في خلل أو تدهور الوسط الغابي مع إعطاء الأولوية للأراضي المعرضة للانجراف و التصحر و استعمالها عقلانيا.

و قد ساهم هذا النظام بشكل أساسي في مكافحة ظاهرة التصحر و ذلك باعتماد سياسة وطنية سديدة لحماية الغابات و بالأخص الشجرة و عدم تعرية الأراضي و حمايتها من الحرائق و الأمراض و هذا النظام فرض مجموعة من الشروط الخاصة للرعي و كيفيته و أماكن الرعي التي تسبب التصحر و منع كل أشكال الرعي في الغابات الحديثة العهد والمناطق التي تعرضت للحرائق و في التجديدات الطبيعية و المساحات المحمية.

كما قامت الجزائر بمجهودات جبارة قبل التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وذلك باعتماد هذا النظام خاصة فيما نصت عليه المادة 56 منه أن عملية تثبيت الكثبان و مكافحة الانجراف و التصحر ذات منفعة عامة في خدمة المصلحة الوطنية، أما المادة 57 نصت على أن الوزارة المكلفة بالغابات بالتنسيق مع الوزارات الأخرى و المجموعات المحلية المعنية بوضع برنامج خاص بمكافحة التصحر و يحتوي هذا البرنامج بالخصوص على دراسات متعلقة بظواهر التصحر و يحدد المناطق التي يجب حمايتها و الطرق و الوسائل الواجب استعمالها. إضافة إلى القوانين السابقة فقد أصدرت الجزائر نصوص قانونية أخرى دعمت كثيرا المنظومة القانونية البيئية التي بموجبها تم الحفاظ على الأراضي و عدم تركها بورا معرضة للتصحر و من بين هذه النصوص الأخرى نجد قانون 19/87 المؤرخ في 1987/12/08.[1] حيث ينصص في مادته الأولى على تمكين المنتجين من ممارسة مسؤوليتهم في استغلال الأراضي بحيث لا يمكن تغيير النشاط المنوط بهم في زراعة الأرض و عدم تركها بورا، الشيء الذي يجعل المسؤولية على عاتقهم في عدم احترام هذه القاعدة. فهذا القانون يولي أهمة كبرى للأراضي الواجب الاهتمام بها و عدم تركها غير مستغلة والحفاظ على طابعها الفلاحي.

أما المرسومان 482/97 و493/97 المتعلقان على الترتيب بدعم أسعار المواد الطاقوية المستعملة في الفلاحة، وتحديد كيفية منح امتياز قطع أرضية من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة

[1]- قانون رقم: 87/ 19 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1408هـ الموافق لـ: 8 ديسمبر سنة 1987م و المتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية و تحديد حقوق المنتجين و واجباتهم. ج. ر عدد 50 المؤرخ في 1987/12/9

PDF Studio - PDF Editor for Mac, Windows, Linux. For Evaluation. https://www.qoppa.com/pdfstudio

الواقعة ضمن المساحات الاستصلاحية و أدائه و شروطه: فالمرسوم الأول يحدد شروط استفادة الفلاحين الذين يستعملون الطاقة الكهربائية أو المازوت من دعم الدولة، حيث يستفيد منه الفلاح الذي يمارس الزراعة في المناطق الساحلية وشبه الساحلية والهضاب العليا وفي الجنوب الصحراوي الشيء الذي يدعم الفلاحة الصحراوية بالنخيل والخضروات بحيث يزيد من إنتاجية الأرض والاهتمام بها؛ وهذا يشجع على مكافحة ظاهرة التصحر. أما الثاني الخاص بمنح الامتياز فيقصد بالاستصلاح كل عمليات الاستثمار الرامية إلى جعل طاقات الأملاك العقارية منتجة و إلى تثمينها بحيث يمكن للدولة أن تساهم في عمليات الاستصلاح للتكفل الكلي أو الجزئي بالنفقات المرتبطة بعمليات جلب مياه التزويد بالطاقة الكهربائية، شق طرق العبور إلى المساحات، إنجاز مجموعة الأعمال الضرورية لاستعمال الأملاك العقارية المعنية بالاستصلاح استعمالا عقلانيا و أمثل.

لقد بذلت الجزائر مجهودات جبارة بعد قمة ريو 1992و ذلك بإعداد عدة قوانين ومراسيم تنظيمية لفائدة حماية البيئة و ذلك بتعديل قانون 03/83 المشار إليه سابقا وإعداد قوانين أخرى منها قانون 20/01 الذي ينصص على تهيئة الإقليم وتنميته تنمية مستدامة وتسيير هذه السياسة بالاتصال مع الجماعات الإقليمية في إطار اختصاصات كل منها و كذلك بالتشاور مع الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين بالتنمية، كما أن للمواطن دور مهم في إعداد هذه السياسة وتنفيذها وأن هذا القانون يعمل على الحث على التوزيع المناسب لدعائم التنمية ووسائلها باستهداف تحقيق الظروف على الساحل و الحواضر و المدن الكبرى و ترقية المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب الذي يجب الاهتمام به لمنع النزوح منه. ذلك أنه كلما زادت الكثافة السكانية كلما زاد الاهتمام بالمنطقة و العمل على تنميتها و عدم تصحرها.[1]

ويهدف المخطط الوطني للإقليم حسب المادة 12 من ذات القانون[2] إلى تحديد الأعمال التكاملية الضرورية لحماية الفضاءات الحساسة كالسواحل والمرتفعات الجبلية والسهوب والجنوب والمناطق الحدودية وتثمينها، كما أن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم يحدد تنمية اقتصاد متكامل في المرتفعات الجبلية مرتبطة بإعادة التشجير والحفاظ على التراث الغابي و استغلاله العقلاني و حماية التنوع البيولوجي. هذا المخطط يرتكز على مكافحة التصحر، والاستغلال غير الفوضوي للأراضي مع حماية المساحات الرعوية وتجهيزها.

[1]- قانون 20/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ج.ر عدد 77 السنة 2001

[2]- قانون 20/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ج.ر عدد 77 السنة 2001

PDF Studio - PDF Editor for Mac, Windows, Linux. For Evaluation. https://www.qoppa.com/pdfstudio

كما نصت المادة 16 منه على أن يأخذ مخطط تهيئة الإقليم بعين الاعتبار المميزات و الخصوصيات الطبيعية و الاقتصادية لمناطق الجنوب و يحدد الأحكام الخاصة بالمناطق المتجانسة الكبرى من أجل :

- ترقية الموارد الطبيعية و خاصة الموارد المائية الباطنية الحفرية و السطحية.
- حماية المنظومات البيئية في الواحات و الصحاري.
- ترقية الزراعة الصحراوية و الواحات.
- تثمين الطاقة الزراعية واستصلاح أراضي جديدة.
- حماية المناطق الرعوية و تجهيزها.
- تطوير البنى التحتية للنقل البري و السكك الحديدية و النقل الجوي و توزيعها و عصرنتها.
- الترقية الاجتماعية عن طريق القيام بأعمال في مجالي الصحة و التربة.
- تطوير أنشطة اقتصادية توائم ظروف هذه المنطقة.
- تطوير الخدمات و التجهيزات الخاصة بالتكوين و البحث.
- إنشاء مراكز للحياة مطابقة لخصوصيات هذه المناطق و أنشطتها.
- تطوير البنى التحتية للمواصلات و الاتصالات السلكية و اللاسلكية و الإعلام.
- مكافحة التصحر و الترمل و صعود المياه.
- الحفاظ على التراث الطبيعي، الثقافي، التاريخي في هذه المناطق. وتثمين التراث السياحي الصحراوي.
- رصد حالات موارد حقول المياه الجوفية و متابعتها باستمرار.

و لأجل تطبيق هذا المخطط تم إنشاء المجلس الوطني لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة.[1]

أما القسم الثالث من هذا القانون الذي ينصص على أدوات تهيئة الإقليم في مادته 45 على إعداد المخطط الجهوي لحماية الأراضي و مكافحة التصحر و يحدد محتوى المخطط التوجيهي و كيفيات تنظيمه عن طريق التنظيم.[2]

كما نصص قانون 10/03 في المادة 62 على أن تحدد عن طريق التنظيم شروط وتدابير خاصة للحماية البيئية المتخذة لمكافحة التصحر والانجراف وضياع الأراضي القابلة للحرث والملوحة وتلوث

[1]- نفسه.

[2]- نفسه.

PDF Studio - PDF Editor for Mac, Windows, Linux. For Evaluation. https://www.qoppa.com/pdfstudio

الأرض ومواردها بالمواد الكيماوية أوكل مادة أخرى يمكن أن تحدث ضررا بالأرض في الأمدين القصير أو الطويل.[1]

ووقعت الجزائر على اتفاقية مكافحة التصحر في أكتوبر عام 1994 بموجب الأمر رقم 04/94 المؤرخ في: 1994/01/10،[2] و تمت المصادقة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 52/96 المؤرخ في: 1996/01/22،[3] ودخلت حيز النفاذ في 1996/12/26.قامت بإنشاء عدة مؤسسات لتنفيذ الاتفاقية بحيث أوكلت إلى المديرية العامة للغابات بمتابعة تنفيذها و تم إنشاء المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة بموجب المرسوم رقم 115/02 المؤرخ في:2002/4/03 وقد أنشأ هذا المرصد بغرض تثمين جهود الدولة في مجال التنمية المستدامة. ويعتبر أحد الأجهزة الهامة لتنفيذ البرنامج الوطني الخاص بحماية البيئة و هذا المرصد مدعم بمخابر جهوية ومحطات الحراسة لقياس درجة التلوث ووضع شبكات الرصد و قياس التلوث و حراسة الطبيعة و مع جمع المعطيات و المعلومات المتصلة بالبيئة و التنمية المستدامة لدى المؤسسات الوطنية و المتخصصة، و قد وضع هذا المرصد تحت وصاية وزير البيئة و تهيئة الإقليم و يحدد مقره بمدينة الجزائر وهو مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي و تجاري يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي.

والهيئة الوطنية للتنسيق والمجلس الأعلى الذي يرأسه رئيس الحكومة مهمته التنسيق بين جميع القطاعات للتنمية في إطار توصيات قمة الأرض الأولى. أما الهيئة الوطنية للتنسيق التي أنشئت بموجب قرار وزاري لوزارة الفلاحة في 1998/06/18 ترأسها المديرية العامة للغابات التي تعتبر مسؤولة على تطبيق و تنفيذ الاتفاقية و تتألف من ممثلي عدة وزارات.

وأنشئت عدة مؤسسات لتنفيذ الاتفاقية منها المحافظة السامية لتنمية السهوب،[4] الوكالة الوطنية لحفظ الطبيعة، المعهد الوطني للأبحاث الغابية، والديوان الوطني للأرصاد الجوية...الخ. أما بالنسبة لتمويل هذه المشاريع فتم تخصيص صندوق مكافحة التصحر وتنمية المناطق الرعوية للسهوب بموجب قانون

---

[1]- القانون رقم 10/03 المؤرخ في 2003/07/20 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ،الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 43 السنة 2003.

2- المرسوم الرئاسي 96-25 المؤرخ في 02 رمضان عام 1416 الموافق ل 22 يناير 1996 يتضمن التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني الجفاف الشديد و/ أو التصحر وخاصة في إفريقيا الموافق عليها في باريس بتاريخ 94/6/17.

[3]- الأمر رقم 96-04 المؤرخ في 19 شعبان عام 1416 الموافق ل 10 يناير 1996 يتضمن الموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني الجفاف الشديد و/ أو التصحر وخاصة في إفريقيا الموافق عليها في باريس بتاريخ 17 يونيو سنة 1994.

[4]- أنشئت بموجب مرسوم رقم: 337 / 81 المؤرخ في 1981 / 12 / 12لتتكفل بتطبيق السياسة الوطنية في مجال التنمية المتكاملة والمندمجة للمناطق السهبية والرعوية،

PDF Studio - PDF Editor for Mac, Windows, Linux. For Evaluation. https://www.qoppa.com/pdfstudio

المالية التكميلي لسنة 2002 والصندوق الوطني لتنظيم التنمية الفلاحية والصندوق الخاص لتنمية مناطق الجنوب والذي يعتبر مدعم من الجباية البترولية ب1 % والذي قام بتمويل عدة مشاريع. كما قامت الجزائر بوضع البرنامج الوطني المؤقت حول تنفيذ الاتفاقية بعد جهود واستشارات بين مختلف القطاعات وتوصيات العديد من الورشات واللقاءات خاصة مع المنظمات غير الحكومية وأصحاب الأراضي و المجتمع المدني.

خاتمة: من خلال ما تقدم، فإن مشكل التصحر لا يزال موضوعا معقدا جدا ويشمل العديد من العناصر المترابطة. ومقياس استمرارية تهديد التصحر يعبر عنه بخطر التصحر وهو يقوم على أساس سرعة درجة حساسية الأرض للتصحر من ناحية، ودرجة الضغط البشري والحيواني من ناحية ثانية. و تحدد درجة خطورة التصحر بثلاث فئات هي: العالية جدا والعالية والمعتدلة. ومن المهم أن يتم التعرف على درجة خطورة التصحر لأن ذلك يساعد على كشف سرعة التدهور في النظم البيئية ومن ثمة يساعد على وضع الحلول المناسبة للتصدي للتصحر عبر الزمان و المكان.

وعلى عكس معظم المفاوضات الدولية المتعلقة بالبيئة، فإن دول الجنوب ضغطت للحصول على معاهدة دولية بشأن التصحر، ودول الشمال قاومتها؛ وقد كان هذا الوضع غير عادي؛ وله تأثيرات كبيرة على طبيعة العلاقة بين الشمال والجنوب.

وتعتبر اتفاقية مكافحة التصحر و التخفيف من آثار الجفاف جد هامة في القانون الدولي للبيئة بحيث تعتبر الاتفاقية الوحيدة التي بموجبها يتم التعاون والتنسيق في جميع المجالات عكس الاتفاقيات البيئية الأخرى التي يرتكز فيه التعاون في مجال التبادل و برامج البحث و الرقابة العلمية و التقنية، كما أن تنفيذ هذه الاتفاقية يتم عن طريق برامج العمل الوطنية التي تعتبر إستراتيجية الدولة التي صادقت على الاتفاقية في كيفية مواجهة هذه الظاهرة و تحقيق نتائج ايجابية في الواقع.

و فرضت الاتفاقية على الدول مبدأ إدماج برامج العمل الوطنية في إستراتيجياتها في التنمية وألحت عليها إشراك المنظمات غير الحكومية في إعدادها و تنفيذها، و لا يجب ازدواج الجهود في تنفيذ الاتفاقيات البيئية.

إن ظاهرة التصحر تفاقمت بشكل كبير في العقود الأخيرة بسبب غياب التوازن الطبيعي البيئي، والاستغلال الجائر وغير الرشيد للموارد الطبيعية حتى وصلت إلى مرحلة الخطر. و يمكن أن نقول بأن للجهات المختصة دور تقوم به لمكافحة هذه الظاهرة، إذ لا بد لها أن تولي اهتماما وافرا وكبيرا للمواقع التي حدث بها التصحر وتدهورت جراء ذلك، ويمكن الاسترشاد بالمبادئ الإنسانية لوضع خطط لمكافحة التصحر منها-:

PDF Studio - PDF Editor for Mac, Windows, Linux. For Evaluation. https://www.qoppa.com/pdfstudio

- استخدام المعارف العلمية المناخية وتطبيقاتها.
- التعاون مع كافة الجهات المعنية بذلك.
- ا لقام بإجراءات متكاملة لاستخدام الأراضي.
- يجب أن تكون خطط عمل مكافحة التصحر عبارة عن برنامج عمل لمعالجة مشكلة التصحر.
- يفترض أن تهدف الإجراءات المتخذة إلى تحسن ظروف معيشة السكان المحللين.
- إصدار القوانين الخاصة لحماية الموارد الطبيعية.
- اعتبار السكان المحليين جزء هام في مكافحة التصحر.

و أخيرا يمكننا القول أن الاتفاقية ترمز إلى الاتفاق بين الدول المتقدمة والدول النامية وتدعو ضرورة إقامة تحالف عالمي من أجل التصدي للتصحر، تختلف عما سبقها من جهود لمكافحة الظاهرة من حيث أنها ملزمة قانونا للبلدان التي تنظم إليها بتنفيذها، وعلى خلاف بعض المعاهدات الدولية الأخرى المتعلقة بالبيئة، تتضمن اتفاقية مكافحة التصحر تؤكد على هذا الصعيد بالدرجة الأولى وتشدد بقوة على إنشاء الآليات المطلوبة لتنفيذها ورصد التقدم المحرز، واستكمال الاتفاقية هو أحد أهم الإنجازات المحققة حتى اليوم في متابعة أهداف قمة الأرض، إذ تحمل الاتفاقية بمعنى الكلمة روح ندوة ريوديجانيرو 1992 الواقعي.